

نصيب الفرد في الإمارات يرتفع 11.5% إلى 42 ألف دولار



«دبي»: الخليج

شهدت دولة الإمارات نمواً اقتصادياً ونهضة تنموية شاملة جعلتها تحقق ارتفاعاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وصل إلى ما قيمته 415.0 مليار دولار في عام 2021، محققة بذلك نمواً بلغت نسبته 18.8%، مقارنة بالعام السابق، وهو أعلى نسبة نمو حققتها خلال خمس سنوات السابقة، كما حقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما قيمته 42 ألف دولار في عام 2021 بنمو 11.5% عن عام 2020، بحسب المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتواصل دولة الإمارات جهودها في تبني استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنوع الاقتصادي، من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية عبر التنوع الاقتصادي، حيث بلغت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي 75.5% في عام 2021، وتمثل الإيرادات غير النفطية نحو 70.9 مليار دولار في عام 2021 بنمو 27.7%، مقارنة بالعام السابق، وتمثل هذه الإيرادات 55.5% من إجمالي الإيرادات العامة لدولة لعام 2021.

وواصلت البنوك التجارية في دولة الإمارات تعزيز أصولها المالية واحتياطياتها الأجنبية، حيث بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية نحو 904.4 مليار دولار في عام 2021، مقارنة بـ 868.1 مليار دولار في عام 2020 بنمو 4.2%.

كما بلغ إجمالي الأصول الاحتياطية الأجنبية نحو 131.1 مليار دولار في عام 2021، مقارنة بـ 106.7 مليار دولار في عام 2020 بنمو 22.9%.

كما شهد إجمالي الصادرات السلعية الإجمالية نمواً 279.4 مليار دولار في عام 2021، مقارنة بـ 206.7 مليار دولار في عام 2020، بنمو 35.2%. وسجل الميزان التجاري السلعي لعام 2021 فائضاً بنحو 9.1 مليار دولار.

وتعمل دولة الإمارات على تعزيز تنافسيتها العالمية، ويتضح ذلك من خلال المراكز المتقدمة التي حصلت عليها في عدة تقارير عالمية، حيث حققت التصنيف المرتفع جداً في تقرير التنمية البشرية لعام 2022، وكذلك تقرير الحكومة الإلكترونية لعام 2022.

كما حققت المرتبة الأولى على مستوى دول العالم في مؤشر سياسات وثقافة ريادة الأعمال، ومؤشر التعليم العالي، وفق تقرير الابتكار لعام 2022، والمرتبة الأولى عالمياً في مؤشر إدارة المدن، وفق تقرير التنافسية الرقمية لعام 2022.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.